الفصل الحادي عشر

السياسة الخارجية

سياسة البلاد الخارجية هي التي تحكم علاقتها بالدول الأخرى، وهي تتأثر بعوامل محددة أهمها:

العامل الجغرافي: فموقع الدولة في أي القارات، وموقعها داخل تلك القارة، ومن هم جيرانها، وهل بينهم حواجز طبيعية أو لا، وهل بينهم أنهار مشتركة أم لا، هذه العوامل الجغرافية لها أثرها.

العامل التاريخي: فلكل شعب تاريخه وعبر تاريخه اكتسب انتماءه الحضاري والثقافي والعرقي والقومي، فهذه العوامل تقوم بدورها تقريباً أو مباعدة بين الدول والشعوب.

العامل المصلحي: فالمصالح الاقتصادية كأن تكون منتجة لمنتجات سوقها في بلاد أخرى، والمصالح الأمنية كأن تستورد سلاحاً من بلاد ما؛ تلعب دورها في التنافس والتناصر والعداء بين الدول.

العامل الديني والفكري: فالعقيدة المشتركة، أو الأيدلوجيا المشتركة، أو الأديان المتنافسة والأيدلوجيات المتعارضة تلعب دورها تقريباً ومباعدة بين الدول.

العامل الدولي: فمنذ نشأة الأمم المتحدة والالتزام بمواثيقها والتعامل مع منظماتها المتخصصة صار للسياسة الخارجية بعدٌ دولي يضع للبلدان قواعد سلوك جماعي.

السودان منذ استقلاله انضم للأمم المتحدة ووقع على مواثيقها، وانضم إلى منظماتها المتخصصة. وأوجبت العوامل التاريخية والجغرافية على السودان

الانضمام للجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومؤتمر الدول الإسلامية، موقعاً على مواثيقها، ملتزماً بتوجيهاتها.

كما انضم السودان لكتلة عدم الانحياز منذ تأسيسها في باندونق في عام ١٩٥٤م، وإلى مجموعة الـ٧٧، وهي جماعة أفظعها ظلم النظام العالمي الاقتصادي والتجاري والنقدي العالمي فتكتلت لتخدم مصالحها أمام الدول الصناعية الغنية المنتفعة بالنظام العالمي القائم.

وكان واضحاً لأهل السودان أن تنوع مجموعاتهم الداخلية، وتعدد جيرانهم إقليمياً ووقوعهم جسراً بين المشرق والمغرب العربي، وحلقة بين العرب وأفريقيا جنوب الصحراء، وواصلاً بين شرق وغرب أفريقيا وقرنها، عوامل تاريخية وجغرافية تشد السودان إلى عدم الانحياز وعدم المحورية في سياسته الخارجية.

عدم الانحياز، لأن الانحياز لأي معسكر دولي يفرض عليك:

- تنسيق سياستك مع معسكر دولي ذي مصالح كونية لا تهمك.
- الارتباط بمعسكر ما، يكسبك عداء المعسكر المعادي له بصورة مضرة للوطن. المعسكر الذي تنحاز له يعتبر أنك انحزت له طالباً الحماية لنفسك فلا يعبأ بك، والمعسكر الآخر يصنفك عدواً ويحيك ضدك المؤمرات.
- الانحياز لمعسكر يقفل باب التعامل مع المعسكر المعادي له، بل والتعامل مع المحايدين بينما عدم الانحياز يتيح فرص التعامل مع ثلاثتهم.
- عدم الانحياز لا يعني أن تكون العلاقات مسطرة بالمسطرة، فإن كانت لك مصالح اقتصادية أكثر مع الغرب فإنها تنمو في ظل عدم الانحياز دون أن يتوقف ذلك على نمو مواز في العلاقات مع الشرق. كذلك لا يمنع أن تنمو مصالح أمنية كالتسليح من الشرق، وهلم جراً.
- عدم الانحياز لا يمنع بل يوجب أن نقول للمحسن من الدول الكبرى

أحسنت وللمسيء أسأت.

أما لماذا عدم المحورية؟ فلأن التمحور يفرض على البلد:

- أن تتحالف مع بعض الجيران وتعادي بعضهم الآخر.
- أن تنسق مع الحلفاء للتدخل في شؤون الأعداء فتجذب إليها تدخلهم في شؤونها.
- أن تدخل البلاد المتجاورة في استغلال تركيباتها القومية الهشة لإثارة الفتن، مما يودي بالأمن والسلام في الإقليم، ويفتح باب تدخل الإستراتيجيات الدولية في المنطقة بدل أن يتخذ الجيران تدابير أمن إقليمي مشترك يقفل الباب أمام تدخل الإستراتيجيات الدولية.

هذا النهج القائم على عدم الإنحياز وعدم المحورية هو الذي لزم سياسة السودان الخارجية منذ استقلاله حتى مايو ١٩٦٩م.

سياسة مايو الخارجية

ولكي نتابع الآثار المدمرة لسياسة النظام المايوي الخارجية (الأوتقراطية الثانية)على بلادنا ، نقول: إن هذا النظام أعلن انحيازه في الأول نحو الشرق الشيوعي. ففتح على بابه شروراً كثيرة.

نتائج الانحياز للشرق:

- لم يفده الانحياز للشرق كثيراً من حيث دعم التنمية، ولا من حيث السلامة الأمنية. فالعون الإقتصادي الذي جاء للسودان على عهد نظام عبود اليميني كان أكثر من العون الإقتصادي الذي جاء للسودان على عهد نميري الإشتراكي العلمي! والتسليح السوفيتي كله اتفق عليه قبل وقوع الإنقلاب على يد حكومة الديمقراطية الثانية (كان د.آدم مادبو[1] وزيرا للدفاع).
- الانحياز للشرق الشيوعي فتح على السودان عداوة الغرب فنشط في دعم

(١) آدم موسى مادبو، دكتور، للتعريف به الرجاء مراجعة هوامش الفصل الأول.

التمرد ضد السودان: حيث دعم أثيوبيا الأولى، بوسائل غير مباشرة.

- وانقطع العون الغربي عن السودان.

وتمحور السودان في الأول مع مصر الناصرية، فلم يفده ذلك شيئاً يذكر، ولكن جر عليه عداوة دول ومحاور أخرى، حيث كسب عداوة المملكة العربية السعودية، والإمبراطورية الأثيوبية. ثم حدث تطوران مهمان هما: اتهم النظام الاتحاد السوفيتي بأنه تآمر ضده في انقلاب يوليو ١٩٧١م فعاداه عداءً شديداً. وتوفي عبدالناصر فخلفه السادات الذي اتجه بسرعة اتجاهات في حقيقتها ضد الناصرية على خط مستقيم. صار السدات يحاول منافسة إسرائيل في التقرب من أمريكا.

عندما اتجه النظام المايوي اتجاه آخر في سياساته الخارجية فإنه لم يعد لسياسة الإستقامة السودانية المعهودة ، بل انقلب ١٨٠ درجة منحازاً للغرب دولياً، ومقيما محوراً إقليمياً مع مصر السادات.

نتائج الانحياز للغرب:

- هذا الإنحياز مكن السودان من مساعدات غربية، ولكنه قفل أبواب الشرق على السودان: فالمعدات المدنية والعسكرية شخصت معطلة في كل مكان لعدم وجود قطع غيار.

- ولكن أهم مساويء الوضع الجديد أنه زج بالسودان في إستراتيجيات دولية لا مصلحة له فيها، بل أصابه منها أذى جسيم: دفع السودان ليقوم بدور في دعم الحركات المناوئة لأثيوبيا الاشتراكية مع أن الضرورة الجيوبوليتيكية تقضي أن يتجنب السودان ما أمكن العداء مع أثيوبيا، لسببين أساسيين هما:

- أن النيل الأزرق وأهم أنهارنا لأخرى تنبع في أثيوبيا.
- أن أهم هياكلنا الإقتصادية تقع بالقرب من حدودنا مع أثيوبيا.

كان قيام السودان بهذا الدور بعيداً كل البعد عن مصالح السودان القومية،

مندرجاً في استراتيجيات دولية غريبة على مصالحنا. هذا الدور هو الذي حضّ أثيوبيا للدخول في حلف عدن الموجه ضد المحور السوداني المصري، ولاحتضانها لحركة العنف المسلح ضد السودان.

• دفع السودان ليقوم بدور في تشاد لصالح استراتيجيات أجنبية. موقف السودان الطبيعي من تشاد (ومن كل نزاع ينشأ بين جيرانه) هو الحياد بين شرائحها المتنازعة، وإن تدخل فاللتوسط بينهم بالحسنى، وعدم الدخول طرفاً في النزاع.

• أقحم السودان طرفا في النزاع التشادي/ الليبي بسبب أن إستراتيجية أمريكا في المنطقة اقتضت تأديب ليبيا، وإن أمكن التخلص من العقيد القذافي، واقتضى هذا الخط إتخاذ تشاد ميدان معركة بين الأطراف المختلفة. هذا الإقحام جرّ على السودان مزيداً من العداء الليبي الذي تحول إلى دعم كبير لحركة العنف المسلح السودانية، بينما كان موقف السودان الطبيعي هو عدم الدخول طرفا في النزاع ومحاولة إيجاد حل سلمي ليبي –تشادي ما أمكن.

• هذا الدور السوداني في السياسة التشادية أهدر أمن إقليم دارفور لأن من بين تدابير الصراع استخدم حسين هبري إقليم دارفور ليقفز منه بمساعدة نميري إلى السلطة في انجمينا. لذلك صار القفز للسلطة في انجمينا من دار فور جزءاً من دروب الصراع على السلطة في تشاد.

• دفع السودان لتسهيل ترحيل الفلاشا اليهود الأثيوبيين لإسرائيل حيث ذهبوا «لتعمير» الأراضي العربية المحتلة، وبعضهم استقر في مستوطنات الضفة الغربية المحتلة. متخلياً بذلك من إلتزاماته الدولية أيضاً: فوقف المستوطنات من قرارات الأمم المتحدة.

• إن في أمريكا دوراً هاماً للوبي الصهيوني، وعن طريق التبعية السودانية استطاع هذا اللوبي أن يطول سياسة السودان.

النتيجة المباشرة لهذه السياسات هي تحرك آخرين لعمل محور مضاد للمحور

السوداني المصري. فقام محور عدن: الليبي، الأثيوبي، اليمني؛ فاحتضن حركة العنف المسلح وشكل خطراً كبيراً على أمن السودان القومي.

سياستنا الخارجية

وبعد أن أسقطنا النظام المايوي اتجهنا لسياسة خارجية سودانية غير منحازة ومتخلية عن المحورية.

فيما يتعلق بعدم الانحياز:

١. لبيتُ دعوة لزيارة الاتحاد السوفيتي، وعبرها عملتُ على تطبيع العلاقات السودانية السوفيتية لتقوم على الصداقة بلا عداء ولا تبعية. فقد كان الرئيس المخلوع في الأول متزلفاً نحو الإتحاد السوفيتي، ثم صار معاديه إلى حد شتم الاتحاد السوفياتي، تودداً للمعسكر الغربي، مستمراً في ذلك حتى بعد أن تخلى الغرب عن ألفاظ الحرب الباردة فكان ملكياً أكثر من الملك!

وفي موسكو بحثتُ بصراحة ووضوح مع القيادة السوفيتية ما أريد أن تكون عليه علاقتنا. وكانت القيادة السوفيتية الجديدة لحسن الحظ تراجع سياساتها على ضوء مفاهيم ملائمة جداً لما كنتُ أقول. ثم بحثتُ العلاقات الاقتصادية، وتطلعنا إلى تأهيل المصانع السوفيتية في السودان وزيادة طاقتها. ثم تناولتُ تطوير العلاقات التجارية والثقافية، والتسلح للسودان، وإعادة تأهيل الأسلحة المشتراة من الاتحاد السوفيتي. ثم البحث والاتفاق على مشروعية العلاقة الثقافية والروحية بين المسلمين في السودان والإتحاد السوفيتي. إضافة إلى ضرورة الانسحاب من أفغانستان، وقيام الاتحاد السوفيتي كدولة كبرى بدور أساسي في السلام في القرن الأفريقي.

٢. ألغت الحكومة الديمقراطية التسهيلات التي منحت للولايات المتحدة في السودان. وفي مقابلة مع المسئولين الأمريكيين قلتُ لهم إن أمام أمريكا الخيار بين نوعين من الحكم: حكام يقدمون مصالح أمريكا على مصالح شعوبهم: هؤلاء ستضطر أمريكا إذا أرادت استمرارهم أن ترسل لهم مشاة البحرية الأمريكية

لحمايتهم. وحكام يقدمون مصالح شعوبهم: هؤلاء تسندهم شعوبهم، وهم في حالة السودان في عهد الديمقراطية الثالثة لم يكونوا أعداء لأمريكا بل أصدقاء تتكيف صداقاتهم بحسب مصالح شعوبهم.

وعند زيارتي للولايات المتحدة تحادثتُ مع نائب الرئيس جورج بوش، ووزير الخارجية شولتز ووزير الدفاع. شاكراً الحكومة الأمريكية على دورها الإنساني الرائع في إغاثة السودان أيام المجاعة وطالباً وقوف أمريكا مع التنمية في السودان، ومع السلام في القرن الأفريقي على نحو فعالَ، وأن تمدنا بالدعم الدفاعي باعتبار أن السودان ديمقراطي وموالٍ للحريات في أفريقيا، لتخلق بيننا وبينهم مصالح مشتركة.

إننا غير منحازين لحلف ناتو، ولكننا منحازون للديمقرطية. وغير منحازين للاستراتيجية الأمريكية، لكننا منحازون لتنمية مواردنا وتنميتها. لقد وجدتُ تفهماً لهذه الآراء.

الحقيقة أن كثيراً من قيادات العالم الثالث يتصورون أن هناك خانة واحدة للعلاقة مع الدول الكبرى هي: خانة التبعية. وتستمريء الدول الكبرى ذلك فتقوم العلاقة على التبعية. الخيار الصحيح هو الثالث: الذي هو لا تبعية ولا هو عداء وهو أنسب ما يلائم مرحلة الوفاق الدولي.

٣. **إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك**: عدم المحورية اقتضى إلغاء إتفاقية الدفاع المشترك مع مصر. تلك الاتفاقية عقدها الرئيس المخلوع مع الرئيس المصري أنور السادات مباشرة بعد انتفاضة ٢ يوليو ١٩٧٦ كوسيلة لحماية النظام المايوي خلاصتها:

- عقد اجتماع دوري نصف سنوي بين هيئة أركان البلدين لتنسيق الخطط الدفاعية.

- عقد اجتماع سنوي دوري بين وزراء الدفاع والخارجية في البلدين لتنسيق السياسات الدفاعية والخارجية.

- القيام بتدريبات مشتركة بين القوات المسلحة في البلدين ليعملا معاً عند اللزوم.

- التضامن الدفاعي بين قوات البلدين في حالة عدوان طرف ثالث.

- نجدة الطرف الآخر في حالة تعرضه لخطر حتى إذا حالت ظروف دون استنجاده.

هذه الاتفاقية أضرت بالسودان للأسباب الآتية:

أ. لوحت بوجود دعم مصري لنظام نميري حماه، وحمى بذلك الظلم والاستبداد في السودان. كما هدد التحركات ضده.

ب. استفزاز جماعة حلف عدن الذين ترجموا مشاعرهم دعماً حقيقياً لحركة العنف المسلح ضد السودان. بينما لم تدعم اتفاقية الدفاع المشترك دفاع السودان بشيء، لأن الطرف المصري ألح على اعتبار القتال في الجنوب مسألة داخلية، مع أنه يعلم حجم التدخل الأجنبي لصالح الطرف الآخر.

ج. جرّت السودان طرفاً في سياسات مصر شرق الأوسطية، وهي سياسات اتخذت على عهد السادات نهجاً ضد المصالح القومية العربية، ومهما كانت مبرراتها الوطنية المصرية فلا مصلحة للسودان في الدخول فيها.

ألغيت تلك الاتفاقية تخلصاً من المحورية. وكان واضحاً أن ذلك لا يلغي العلاقات السودانية المصرية الخاصة.

كان السودانيون في الماضي مختلفين حول العلاقة مع مصر بين اتحاديين واستقلاليين. هذا الخلاف حسم بحل ارتضاه الجميع هو: استقلال السودان وقيام علاقة خاصة مع مصر. وأن أفضل صورة لهذه العلاقة هي الإخاء الذي أهدافه تحقيق مصالح اقتصادية مشتركة، لا سيما الأمن الغذائي بين البلدين، ومصالح ثقافية وتجارية ومائية مشتركة.

لقد بذلتُ كقيادة للحكومة ولحزب الأمة مجهوداً كبيراً لنقل العلاقة مع مصر

من التوتر الذي شابها في الفترة الانتقالية، مما أدى لحرق العلم المصري بسبب وجود نميري في مصر. ولقد نقلنا تلك العلاقة إلى وضعها الطبيعي، وذلك بتوقيع ميثاق الإخاء، وتجاوز الإرث الماضي في عهد النميري.

ولتعميق الثقة بيننا وبين مصر، كنا قد بعثنا مبعوثاً في عام ١٩٨٣م هو الدكتور **إبراهيم الأمين** ممثلاً لنا في مصر، وقد قام بمجهود كبير في تنقية الأجواء وتعميق الاتصالات: سواء في المجال الرسمي مع الحكومة والمسئولين، أو في مجال الأحزاب وقادتها، إضافة إلى الصحافة وإعلامها.. وفي الفترة الانتقالية استضفنا العديد من الوفود السياسية المصرية خاصة الحزب الوطني الحاكم. ورحبنا بهم في مهرجانات شعبية في دار الأمة بأمدرمان. وأجرينا معهم حوارات موسعة، ثم اختتمنا كل ذلك بعقد اتفاق تعاون وتكامل في عام ١٩٨٩م بين حزب الأمة والحزب الوطني الحاكم، نص على تدريب الكوادر، والمعسكرات السياسية المشتركة، وإقامة الندوات. إضافة إلى جميع أوجه النشاط الحزبي بهدف تعميق الصلات في إطار من الإخاء الرحب والعمل الفاعل.

إن نمط العلاقة بين مصر والسودان الذي وسم المرحلة النميرية كان فوقياً، تجاوز الأطر الشعبية. وكان معزولاً عن الشورى. لذلك لم يرض طموحات الشعب السوداني الذي أطاح بنظام النميري في انتفاضة شعبية فيما بعد.

كذلك إن العلاقة ذات السمة العدائية بين البلدين ليست واردة، لأنها لن تلبي طموح الشعبين المصري والسوداني، ولا بد من استصحاب المصالح المشتركة المنطلقة من ثوابت التاريخ والجغرافيا والعقل والعاطفة. هذه هي التي تبقى لأن منها ما ينفع الناس وخير لقادة البلدين تكييف أنفسهم مع حقائقها. ومما يثلج الصدر كثيراً أن هذه الحقائق بدأت تظهر لكثير من الكتاب المصريين والصحافيين والساسة.

إن في تفهم هؤلاء لهذه الحقائق كرسل وعي للرأي العام المصري، أكبر ضمان على أن دسائس المندسين لن تطال أزلية العلاقة بين شعبي وادي النيل.

٤. **العلاقة مع تشاد:** إن التمسك بنمط علاقات سادت إبان العهد المايوي قد تجاوزها الواقع السياسي للسودان اتضح أيضاً في الموقف من الجارة تشاد: لقد حظي الرئيس التشادي حسين هبري بدعم نظام مايو، حتى وصل إلى السلطة. فتحالف الاثنان في سياساتهما الإقليمية تحالفاً استظل بإستراتيجيات أجنبية. بعد سقوط نظام نميري في ٦ أبريل١٩٨٥م كانت سياستنا نحو الجارة تشاد ترتكز على المقومات الآتية:

- الاعتراف بالحكم القائم في تشاد، والتعامل معه بموجب المواثيق الدولية.
- عدم دخول السودان طرفاً في نزاعات الشرائح التشادية إلا كوسيط للصلح، على أن يتم ذلك بناء على طلب منهم.
- لا يسمح السودان باستغلال أراضيه لتكون مسرحاً لاقتتال جيران. ولا يدخل طرفا في نزاعاتهم ويسعى للتدخل كوسيط للصلح بطلب منهم.

هذه المواقف صحيحة ومنطلقة من مصالح السودان ولكن لأنها تمثل تراجعاً من موقف التحالف القديم لم يرض عنها حسين هبري. حيث شرع في إطلاق الاتهامات ضدنا. ويلاحظ أننا تمسكنا حتى الآخِر بأسس السياسة نحو تشاد نصاً وروحاً.

لقد كانت السياسة التشادية بقيادة حسين هبري كثيرة الانفعالات، مما جعله على خلاف مع أكثر جيرانه: نيجريا، والنيجر، والسودان وبدون شك ليبيا. إننا لم نقصده بسوء، ومهما كانت انفعالاته حرصنا على مبادئ سياستنا نحوه.

وعندما أحسستُ بأنه يثير الإتهامات ضدنا ليجد دعماً أميركياً وفرنسياً، لأنه اعتاد على إثارة تلك الاتهامات بمناسبة وبدون مناسبة، خاطبتُ أمريكا وفرنسا لكيلا يقعان تحت طائلة استغلال هبري، وإن استطاعتا أن تبينا له بأن السودان لا يقصده بسوء، بيد أنه لن يدخل طرفا معه في صراعاته الداخلية أو الخارجية.

إضافة للموقف من تشاد نتناول بالشرح أدناه علاقات سودان الديمقراطية

الثالثة مع بعض البلدان التي اتهمنا بسببها بالعزلة السياسية:

الموقف من كينيا:

أخذ بعض الناس عليّ موقفي من كينيا. إن كينيا بقيادة رئيسها أروب موي في الأصل قطر مجاور وصديق للسودان. وحاول الرئيس أروب موي أن يلعب دوراً في تحقيق السلام في السودان، ولكن مع مر الأيام تقاعس ذلك الدور وصارت كينيا مسرحا للتدخل في شؤون السودان وجاءتنا معلومات مفادها الآتي:

- أن جرحى حركة العنف المسلح يعالجون في المستشفيات الكينية.
- أن كينيا أعطت حركة العنف المسلح مكتباً في نيروبي وهو باسم الإغاثة، ينظم لها إمدادات داخل السودان.
- أن هناك معسكرات لحركة العنف المسلح في بعض مناطق كينيا الشمالية.
- أن هناك دعم بالأسلحة من إسرائيل لحركة العنف المسلح يصل لها عن طريق كينيا.

ولفتنا نظر كينيا لهذا كله، وحاولنا عدة مرات بأن تجتمع اللجنة الوزارية المشتركة لبحث هذه المآخذ وعلاجها، ولبحث الخلافات المعلقة حول الحدود بيننا، دون جدوى. فاكتفت كينيا بنفي غير مقنع لمساعداتها لحركة العنف المسلح. لذلك لم يكن هناك بد من الاحتجاج العلني.

لقد كان كثيراً من الناس في أفريقيا يتوقعون من السيد أروب موي أن يلعب دور الرجل الكبير في شرق أفريقيا، ولكنه مؤخراً صار متباعداً من الاجتماعات الأفريقية والإقليمية، وساءت علاقاته مع أغلب جيرانه فناصبها العداء: (تنزانيا، يوغندا، الصومال، والسودان).

إن السودان يتطلع لعلاقة صداقة مستمرة مع كينيا، ولكن هذه لن تكون إذا تدخلت كينيا في شؤون السودان بالسوء. بل لن تقوم علاقة حسن جوار كما ينبغي، إلا على أساس احترام متبادل للمصالح القومية.

الموقف من جمهورية أفريقيا الوسطى:

وهناك حادث قطع العلاقات الدبلوماسية الذي قررته جمهورية أفريقيا الوسطى مع السودان، إنه إجراء لا مبرر له وهاهي الحقائق:

- موظفو الملاحة الجوية في السودان لديهم تعلميات مستمرة بألا يسمح لطائرات بعبور السودان إن كان اتجاهها نحو إسرائيل أو جنوب أفريقيا.
- غادر رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى عاصمته، وأعطت طائرته الملاحة الجوية السودانية خبراً بأنها ستعبر الأجواء السودانية متجهة إلى مصر. فأعطيت الطائرة إذناً بعبور الأجواء السودانية.
- ثم أرسلت الطائرة إشارة أخرى للملاحة الجوية السودانية بأنها متجهة لإسرائيل، فلم تعط إذناً بعبور الأجواء السودانية.
- اعتبر رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى هذه إهانة له، فقرر قطع العلاقات مع السودان. إنه إجراء ليس له ما يبرره!

موقف السودان من الحرب العراقية الإيرانية:

لعل أكثر ما رمينا به: هو أن موقف السودان من الحرب العراقية الإيرانية لم يكن صحيحاً. وأنه شذّ عن الصف العربي.

ماهو موقف السودان من تلك الحرب؟

في أكتوبر ١٩٨٠م، وقبل أن أتولى مسؤولية في السودان، عقدت مؤتمراً صحافياً في لندن قلت فيه إن تصعيد العراق للمناوشات الحدودية والحملات الإعلامية التي نشطت بينها وبين إيران لتصبح حربا كاملة: خطأ. فلا بد فوراً من وقف إطلاق النار، والتزام الجنود حدود بلادهم الوطنية، والاجتماع لإيجاد حل سلمي للمشاكل. وقلت: من ظن أن هذه الحرب سوف تنتهي بسرعة واهم، فإنها ستكون حرب استنزاف طويلة: تدمر طرفيها، وتتيح فرصة للتدخل الأجنبي على أوسع نطاق في شؤون الخليج.

واستمرت الحرب واتضح أنها ستطول. فبدأ الوسطاء يتدخلون وفي هذه الأثناء تغيرت الأوضاع في السودان وقامت الديمقراطية الثالثة.

كان موقف العراق مستجيبا للوسطاء وكان موقف إيران مستمراً في الحرب إلا إذا أدين العراق.

ماذا فعل السودان لإيقاف الحرب؟

أ. استجبت (كرئيس للوزراء) لدعوة لزيارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وهناك أثرت ضرورة إيقاف الحرب في وسط إيراني كان يرفض الحديث عن ذلك، ويتجه بكلياته للتعبئة الحربية من أجل النصر. ورأت القيادة الإيرانية أن تستمع إليّ، فانعقد اجتماع في ديسمبر ١٩٨٦م في منزل رئيس الجمهورية حجة الإسلام **علي حسيني خامئني** وحضره: حجة الإسلام **هاشمي رفسنجاني** (رئيس مجلس الشورى)، **مير علي موسوي** (رئيس الوزراء)، **السيد أحمد بن الإمام الخميني**، **السيد عبد الكريم موسوي اردبيلي** (رئيس القضاء)، والسيد **علي أكبر ولايتي** (وزير الخارجية).

وفي الاجتماع قلت لهم:

أنا وآخرون من مفكري العالم الثالث أذكر منهم **أحمد مختار أمبو**[1] رأينا أن نتدخل في أزمة الرهائن لحلها على أساس سليم وكان يهمنا في ذلك أمران:

الأول: ألا يؤخذ على بلد إسلامي أنها أسرت مستأمنيها.

الثاني: أن في حل الأزمة ما يحسن فرص انتخاب الرئيس كارتر أمام منافسه السيد رونالد ريجان وتقديرنا أن انتخاب كارتر أفضل للعالم الثالث. واقترحنا حلاً عادلاً ومناسباً، ولكن للأسف لم نجد تجاوباً من القيادة الإيرانية. ثم حلت الأزمة بشروط أقل كثيراً في حق إيران من الأسس التي اقترحناها.

(١) أحمد مختار أمبو (ولد ١٩٢١): سنغالي، وأمين عام اليونسكو من (١٩٧٤ – ١٩٨٧م) شغل عدة مناصب وزارية في بلاده.

هذه الحرب الحالية لا يمكن أن تصل لنتيجة حاسمة، بمعنى: انتصار كامل وهزيمة كاملة للطرف الآخر. كل ما سيحدث هو تدمير الاقتصاد في البلدين، وإتاحة الفرصة للتدخل الأجنبي، وتعميق العداوات. واقترحتُ مشروعاً كاملاً لكيفية إنهاء تلك الحرب.

وقلتُ: إن لم يقبل هذا المشروع و ستمرت الحرب، وبدا أن إيران سوف تنتصر انتصاراً كاملاً لإخضاع العراق، فالذي سيحدث قبل وصول تلك المرحلة هو أن العرب كلهم بمن فيهم نحن (السودان) سنقف مع العراق. وأن الأسرة الدولية كذلك ستقف مع العراق.

تناول الحاضرون الحديث مستفسرين عن بعض تفاصيل المشروع ولكنهم انقسموا على رأيين: رأي متجاوب مع ما قلت. ورأي متحفظ عليه. هذا(أي الرأي المتجاوب) أقنعني عمليا بوجود«حزب سلام» ينبغي الاستمرار في مخاطبته.

ب. وفي زيارتي لطهران حضرت صلاة الجمعة: وهي مناسبة تعبوية أساسية في إيران. فقبل الصلاة وأثناء الخطبة وبعد الصلاة اندفعت نداءات التعبئة الجهادية للحرب بصورة لم أشهد لها مثيلاً، وأعطيت فرصة مخاطبة هذا البحر من المشاعر القتالية، فخاطبتهم بنبرة شاذة على ما عهدوا داعياً للسلام وإيقاف الحرب.

ج. لقد اقتنعت إن من بين وسائل إيقاف الحرب وتشجيع دعاة السلام أن تقوم ضغوط من علماء ومفكرين من كل أنحاء العالم الإسلامي بالدعوة لإيقاف الحرب. وخاطبتُ عدداً من المفكرين والعلماء في هذا الشأن، ووجدت أن جماعة منهم تزمع عقد مؤتمر شعبي لهذا الغرض، فاستضفتُ ذلك المؤتمر في الخرطوم في أكتوبر ١٩٨٧م وكان مؤتمراً ناجحاً ساهم في التعبئة من أجل إيقاف الحرب.

د. وزرت العراق: وفي العراق عاتبني الأخ الرئيس العراقي صدام حسين على ما ظنه موقف السودان أو موقفي من الحرب. فأوضحت له أنني كمسلم وكعربي أرى وقف هذه الحرب ضرورة. ثم تساءلتُ إن كنتم ترون أن إيران تريد الاستمرار في الحرب وأن العراق مستجيبة لنداء السلام فموقفنا موضوعياً

متطابق، ولكن لنا أسلوبنا. في النهاية أبدى تفهمه لموقفنا.

ه. وزرتُ المملكة العربية السعودية، والكويت، وقطر، وبعد تداول الرأي حول العلاقات الثنائية تناولنا بحث الحرب، وكانوا قد وصلوا إلى يأس تام من أن تستجيب إيران للصلح. ولكني نقلت لهم صورة أخرى، واستشهدتُ بأزمة الرهائن. وأنها بعد طول تأزم انتهت. وأن السلام حتماً آتٍ. وأن ثمة تياراً قوياً في إيران مع السلام. وأنه مهما كان الأمر ففي النهاية سيبقى: عرب وفرس، وسنة وشيعة، ولا بد أن يتعايشوا قومياً ومذهبياً، فلا سبيل لحل يقوم على استئصال أحد هذه الأطراف.

وبدا لي أن الملك في المملكة السعودية والأمير في الكويت ونائب الأمير في قطر (كان الأمير غائبا) يرون في هذا الخط أملا ويريدون معرفة تطوراته.

السياسة الإقليمية

السياسة الأفريقية

وضع السودان مقترحات محددة لتستهدي بها منظمة الوحدة الأفريقية في ربع القرن القادم، أهمها:

- الاهتمام بالتنمية من منطلق الإعتماد على الذات، وإزالة سلبيات الأداء الوطني.

- التركيز على إيقاف الحروب داخل الأقطار الأفريقية، وفيما بينها. وإيجاد أداة أفريقية لتحقيق ذلك.

- السعي عبر حوار الشمال والجنوب لتحقيق نظام اقتصادي وتجاري ونقدي عالمي أعدل.

- تطوير العلاقات الإفريقية العربية لمصلحة طرفيها وقفل باب الفرقة بينهم.

- الاهتمام بحقوق الإنسان الأفريقي المهددة تاريخياً: عن طريق الرق

والاستعمار. والمهددة حالياً: عن طريق الجلادين والسفاحين الظلمة؛ وإيجاد وسائل لإيقاف الظلم وتحقيق العدالة وفرض احترام حقوق الإنسان الأفريقي.

واتجهت سياستنا لتحقيق حسن الجوار مع كل الجيران بصرف النظر عن اختلافات النظم الحاكمة. وقد كان ما تحقق في هذا الصدد من تحسين العلاقات بأثيوبيا بعد العداء الشديد إنجازاً كبيراً.

واتجهنا لتكوين ودعم المنظمات الإقليمية مثل «الإيقاد»، للعمل المشترك بين الجيران الستة: السودان، أثيوبيا، كينيا، يوغندا، الصومال، وجيبوتي؛ لمحاربة الجفاف والتصحر. فقد دفع خطر الجفاف والتصحر، وهو خطر مشترك ببلادنا، للقيام بدور رائد، منذ الفترة الانتقالية، في تكوين منظمة (الإيقاد)، ثم بعد قيام الحكومة الديمقراطية، في تطورها. هذا الدور سوف يدعمه السودان عن طريق المعهد العالمي المزمع إنشاؤه في الخرطوم لعلوم الجفاف والتصحر.

كذلك نشّطنا البرامج الإقليمية لمحاربة آفة الجراد، وصيانة البيئة، وللتعاون الثقافي، وهلم جراً.

إن أهم دور للسودان في المجال الأفريقي هو دوره الواصل في داخل منظمة الوحدة الأفريقية بين دول شرق وغرب وقرن أفريقيا. ودوره الواصل بين أفريقيا العربية وأفريقيا جنوب الصحراء. وفي المجال الأفريقي فثمة عوامل جغرافية وتاريخية تقتضي أن يكون للسودان علاقة خاصة بأثيوبيا ويوغندا.

والسودان هو البلد الوحيد المجاور لكل أقطار وادي النيل. وتقع على عاتقه مهمة تطوير (دبلوماسية النيل) حتى تبلغ درجة اتفاقية دولية لحوض النيل تشارك فيها كل دول النيل (دول المنبع والمجرى والمصب). لقد شرع السودان بالفعل في عهد الديمقراطية في رسم الخطى نحو هذا الوفاق المأمول.

السياسة العربية

على ضوء مصالح السودان وظروفه الجغرافية والتاريخية تم الاتفاق على إقامة علاقة خاصة مع كل من: السعودية، ومصر، وليبيا.

أما السعودية فقد تم اقتراح كثير من الأسس لتطوير العلاقة: لقد سمعنا من الملك فهد وإخوته أطيب كلام. بل إن الملك فهد في إجتماع معه وبعد أن تحدثنا عن العلاقات وخصوصيتها قال لي: ها هم أخوتك سلطان وسعود فأمرهم بما ترى أساساً لتطوير علاقتنا وسد حاجات السودان، وقد كان أن تحدثوا ملياً.

لقد قدم الصندوق السعودي كثيراً من القروض لمشروعات التنمية السودانية، كما قدمت المملكة معونات بترولية وغذائية، إضافة إلى تبنيها الدعوة لعقد مؤتمر الصناديق العربية لدعم السودان. وقدمت أكبر معونة إبان فترة السيول التي دهمت البلاد.

أما مصر فقد عرضتُ عليها ميثاق الإخاء حيث تم توقيعه معاً. وحقق عملياً من نشاط اقتصادي مشترك أكثر مما حققت الإتفاقيات الفوقية التي أبرمها السادات ونميري.

ولاشك أن قادة البلدين وشعبيهما سوف يتخلصان تماماً من أي رواسب، ويقيمان العلاقة الخاصة بينهما على الثوابت والمصالح المشتركة.

أما العلاقة الخاصة بليبيا فقد وضعت لها أسس: ولا يوجد تحفظ بل حماس. ولا توجد حساسيات. ذلك أن وجود المعارضة الديمقراطية في ليبيا أثناء الديكتاتورية الثانية خلق علاقات قوية بين قادتها وقادة الثورة الليبية، مما كان له أثره في دعم العلاقات.

كثير من الناس لا سيما المتأثرين بالإعلام الغربي والإعلام المايوي يسيئون فهم الأحوال في ليبيا ويتهمون علاقتنا بها.

إن قيادة الجماهيرية العربية الليبية قيادة فريدة من نوعها: فالعقيد القذافي وزملاؤه دخلوا معاً الكلية الحربية وفكرة الثورة في أذهانهم، والعقيد نفسه أهل نفسه لقيادة الثورة بالدراسة العسكرية ودراسة التاريخ، والتفقه وتطوير مؤهلاته كعالم عسكري ومفكر. وهو لزملائه أستاذ، تزاملوا معه في عمل تاريخي. هذه الملامح لا توجد في التجارب الأخرى التي نشهدها في العالم العربي والأفريقي.

وعندما هب هؤلاء الشبان بعملهم، كانت ليبيا كماً مهملاً، لا يعرف لها أحد شأناً. لذلك اهتموا بإعلاء شأنها بصورة تبدو للآخرين مبالغاً فيها. ولكنها تشبع حاجة حقيقية في هذه المرحلة من تاريخ ليبيا. ونزعة التنظير لكل شئ نزعة لها ما يبررها: إذ أن الفكر والاجتهاد السياسي كانا معطلين في ليبيا قبل الثورة! مما يجعل ليبيا عرضة للغزو الفكري والثقافي. فالحرص على التنظير يشكل حماية لها من الغزو، ويملأ الفراغ، ويساهم باجتهاد ليبي في الساحة العربية والعالمية.

هذه القيادة التاريخية خلقت لليبيا دوراً عربياً وأفريقياً وإسلامياً، وقادت معركة المنتجين مع الشركات في السبعينات بصورة قياسية. وبنت في ليبيا إقتصاداً متقدما حقق تنمية ذات أبعاد اجتماعية وعدالة إجتماعية. وأثبتت قدرة على الثورية وعلى المرونة ومراجعة السياسات الخاطئة.

إن العلاقة التي قامت بيننا وبين الأخ العقيد معمر القذافي وزملائه علاقة فريدة في نوعها، فيها التوافق الفكري نحو كثير من القضايا، وفيها الاختلاف، وفيها احترام متبادل، ومودة في العلاقات الشخصية، نمت أثناء ظروف عسيرة على أيام المعارضة لنظام النميري فكانت قوية وراسخة.

وقد اختلفنا في جوانب عديدة منها: نظرتنا للديمقراطية، فتجاربنا في هذا الصدد مختلفة، نظرتنا للبرامج الاقتصادية، نظرتنا للسياسة العربية والإفريقية؛ ولكننا مع الاختلاف لم نشكك في أصالة تفكيرهم. وإن مقولاتهم واجتهادات العقيد القذافي لا يقللون فيها أحداً.

ومع الإختلاف احترموا وجهات نظرنا لأننا معا كنا نستلهم: البعث الإسلامي، الوحدة العربية، التضامن الأفريقي، الانتصار للمستضعفين، التحرر من السيطرة الأجنبية، والتأصيل الذي يتكامل ولا يتناقض مع العصر الحديث.

لذلك كانت ليبيا قيادة تاريخية وشعباً من أكثر الأقطار العربية التي وقفت مع الديمقراطية الثالثة مع أن لهم اجتهاداً مختلفا في الديمقراطية.

إن قيام علاقة خاصة بين ليبيا والسودان على هدى المثل المشتركة المستلهمة،

وعلى أساس المصالح المشتركة أمر متفق عليه. ويرجى مستقبلاً أن ينمو نمواً مضطرداً بدافع من العوامل الموضوعية والذاتية العديدة الموجبة له.

لقد قامت الآن في النطاق العربي ثلاثة تجمعات هي:

مجلس التعاون الخليجي، بين دول الخليج.

الإتحاد المغاربي، بين دول المغرب العربي.

الاتحاد العربي بين مصر والعراق واليمن الشمالي والأردن.

التكوين الأول (مجلس التعاون الخليجي) له مبررات جغرافية وتاريخية وثقافية واجتماعية، فالتركيب الاجتماعي لأعضائه متشابه جداً، ومصالحهم الاقتصادية تجمع بينهم في إنتاج النفط.

والتكوين الثاني (الاتحاد المغاربي) له أيضاً مبررات عديدة من: جوار جغرافي، وإطلال على البحر الأبيض وعوامل تاريخية وثقافية كثيرة.

أما التكوين الثالث (الاتحاد العربي) فليس له مقومات الاتحادين السابقين، وتبدو عليه سمة وفاق مرحلي بين أعضائه الأربعة.

ليس للسودان مصلحة في الانضمام لأي واحد من هذه التجمعات، حتى إن سمحت لوائحهم بذلك.

إن مصلحة السودان هي أن يقيم معها كلها علاقات تعاون عبر السعودية وليبيا ومصر.

إن استطاع السودان التغلب على المشاكل الداخلية القاهرة التي تواجهه ليقوم بدور إقليمي مؤثر فإن أكثر تكتل يناسبه هو اتحاد اقليمي يضمه مع مصر والسعودية وليبيا وأثيوبيا ويوغندا.

السياسة الإسلامية

لقد لعبنا دوراً في لفت نظر تركيا للعلاقة الخاصة بينها وبين البلاد الإسلامية، ودارت بيني ورئيس وزراء تركيا في هذا المجال مناقشات أدت إلى تفاهم مثمر،

قام عليه تطور كبير في العلاقات بين بلدينا.

وهناك مجال لتطوير العلاقات السودانية الباكستانية، والسودانية الإيرانية، والسودانية الأفغانية، بل السودان مرشح ليواصل ما بدأناه من دور، لإنهاء الحرب في أفغانستان، وتحقيق الاستقرار فيها.

كل هذا على الصعيد الثنائي أما على الصعيد الجماعي فقد قررت الحكومة الديمقراطية في إطار وثيقة السياسة الخارجية القيام بمبادرات لرفع مستوى التعاون بن الدول والشعوب الإسلامية تحقق:

- أقصى تضامن في مجال المصالح المشتركة.
- تعاون في أعمال النجدة مثل: الكوارث والإغاثة.
- توحيد النظر في المجالات الشعائرية الإسلامية.
- فتح باب حوار جاد مع المسيحيين واليهود بقصد تنظيم الحرية الدينية والتعايش بين الأديان.

ونرى أن يسمح السودان للمجموعات الوطنية المسيحية السودانية بتنظيم العلاقات مع إخوتهم في الملة بصورة تخدم أهدافهم الروحية، والثقافية، والشعائرية المشتركة.

النتائج العملية لسياسة السودان الخارجية

لقد حققت سياسية السودان الخارجية في عهد الديمقراطية الثالثة نتائج إيجابية محددة، وإن كان قد غطى عليها ضباب الذين يعتقدون أن علاقة معناها تبعية. فإن لم تكن هناك تبعيات معناه لا توجد علاقات. بهذا المقياس لم تكن للسودان علاقات ولكن بعيداً من هذا الضباب سنقف على نتائج علاقات السودان الخارجية:

في مجال التنمية:

وجدت التنمية السودانية في عهد الديمقراطية تجاوباً كبيراً، حتى بلغت المبالغ المبرمجة لأغراض التنمية ٣ بليون دولار.

وأهم ما حدث في هذا المجال تطوير العلاقات السودانية اليابانية، حتى أصبح السودان أكبر مستفيد من العون الياباني في أفريقيا.

إن الذي يؤهل اليابان للمكان الأول في هذا المجال هو أن اليابان هي الآن أغنى دولة في العالم، وأضخمها رصيداً مالياً. وأكثر من ذلك، في زيارتي لليابان أدركتُ، ما كنتُ أعلمه نظرياً: كيف وفقت اليابان بين عصريتها وأصالتها، وكيف أن اليابان نهضت من عزلة وتخلف، إلى قيادة المجتمع الصناعي الحديث. بل كيف أن التجربة اليابانية هي أبلغ دليل على عبقرية الإنسان: فاليابان بلا موارد طبيعية استطاعت أن تبلغ ما بلغت من نهضة إقتصادية.

لقد وجدتُ أن زعماء الكتل المختلفة في الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم في اليابان يعطون العلاقة بالسودان أهمية خاصة. بل أن اليابان تتقدم على كل البلاد الصديقة لنا، بتكوين جماعة نيابية قوية للصداقة السودانية اليابانية، شارك فيها ثلاثة نواب وزراء من اليابان فكونوا اللوبي السوداني.

لقد اقترحتُ على اليابان دراسة جميع الموارد الطبيعية السودانية للاتفاق معنا على الانتفاع بها بجهد مشترك: ووافقوا، وكان متوقعاً وصول فريق الخبراء في عام ١٩٨٩م.

وبعد اليابان تأتي إيطاليا: هذا البلد الذي لم تربطنا به علاقات تاريخية معينة، ولكن حققت إيطاليا نهضة اقتصادية، وبوعي سليم ونظرة إنسانية،اقتحمت مجال العون الاقتصادي التنموي والإنساني بصورة فاقت الكثيرين.

لقد لمست إيطاليا في السودان الديمقراطي معانٍ، تجاوبت مع مشاعرها، فقد قبضت بعض المنظمات الثورية خبراء إيطاليين يعملون في بعض مشروعات أثيوبيا، فكنا نسعى ونطلق سراح هؤلاء دون أي ابتزاز أو مقابل.

إن التعاون بيننا وبين إيطاليا صار ذا حجم كبير، ولا تشوبه شائبة. كانت تقديرات العون الإيطالي الجديد في حدود ٥٠٠ ميلون دولار.

كان دور ألمانيا الغربية في التنمية في السودان كبيراً. ولكنه تدنى منذ عهد

الديكتاتورية الثانية، بسبب الحرب في الجنوب، والدعايات المرتبطة بها.

ولا يفوتنا أن نذكر الدور الهولندي الكبير في تنمية السودان. ولا أجد خلفية تاريخية تفسر هذا الاهتمام الهولندي لتطوير العلاقة مع السودان. ومثل هذه العلاقة أحق بالتقدير والإشادة.

وهناك الدول ذات العلاقة التاريخية بالسودان وتنميته مثل: أمريكا وبريطانيا.

إننا لن نعدد جميع الذين وقفوا مع التنمية في السودان، ولا يسعنا إلا أن نقدر لهم جميعاً دورهم الصديق الواعي. توضح هذه القائمة ترتيب الدول التي ساهمت في التنمية في الديمقراطية الثالثة، حسب حجم ونوع الدور:

١. اليابان.

٢. إيطاليا.

٣. أميركا.

٤. هولندا.

٥. ألمانيا الاتحادية.

٦. النرويج.

٧. الدنمارك.

٨. بلجيكا.

٩. السويد.

١٠. كندا.

إلى جانب هذا الدور، ينبغي ذكر الدور التنموي الهائل الذي قامت به الصناديق العربية: الصندوق السعودي، والصندوق الكويتي، والدور الكبير الذي قام به بنك التنمية الإسلامي وبنك التنمية الأفريقي.

obeikandl.com

في مجال التسليح:

كان تسليح السودان في الجزء الأخير من عهد مايو معتمداً على المعونة العسكرية الأمريكية، وقد بلغت أقصاها ١٥٠ مليون دولار في السنة. كانت لهذه المعونة تبعات أشرنا إليها.

ثم تقلصت المعونة العسكرية الأمريكية، حتى تلاشت. وكان آخرها صفقة العربات الهامر المدرعة. وهي ٦٠ عربة مزودة بأجهزة استطلاع وإنذار مسلحة ومصفحة. استخدمت في مراقبة وحراسة حدودنا الغربية.

وبدل المعونة الأمريكية العسكرية صار تسليحنا معتمداً على مصدرين هما:

الأول: الدعم غير المشروط من الأشقاء: وهذا المصدر اشترك فيه معظم الأشقاء بدرجات متفاوتة: الجماهيرية الليبية، المملكة السعودية، مصر، العراق والأردن.

الثاني: الأسلحة المشتراة عن طريق قروض ميسرة وصفقات متكافئة وبرتوكولات من الدول الصديقة.

إننا نشكر لأشقائنا جميعاً الذين عاونوا قواتنا المسلحة والشرطة بأسلحة وذخائر ومركبات وطائرات وراجمات ومدافع وهاونات..إلخ.

أما الصفقات التجارية فإن أهم تطور حدث في مجالها، هو ما تمخضت عنه زيارتي كرئيس وزراء للصين الشعبية. فقد رأينا أن نزود قواتنا من الصين بكل احتياجات الطيران والدفاع الجوي والمدفعية والآلات المدرعة، وقد كان.

لقد كانت مقابلة القادة في الحكومة والحزب في الصين تجربة مثيرة: فقد قصّ علينا زملاء ماو تسي تونغ تجربتهم، والتعبئة التي حققتها الأيديولوجية في مراحلها الأولى. ثم كيف أنها صارت بعد ذلك ضباباً يحجب الحقائق. فرأوا بنظرة عملية أن يعملوا على رفع كفاءة الإنتاج، والإنتاج بكل الوسائل المتاحة. وكيف أنهم كانوا في مراحل أولى يهتمون بتصدير الثورة، بمفهومهم لها، لكل أنحاء العالم،

فوجدوا أن للآخرين ظروفهم الخاصة بهم، فأمسكوا عن هذا النهج. ورأوا أن يتركوا للآخرين حرية اختيار النظم والبرامج والسياسات التي يختارونها، ولا يتدخلوا في شؤونهم، وأن يتعاملوا معهم على أساس المصلحة المشتركة. فوجدوا منا كل إشادة بهذه الاستفادة من التجارب. وسمعوا منا تقديرنا للتعامل مع الصين الشعبية، وكيف أنهم كسبوا إعجاب شعبنا: بدقة وكفاءة التنفيذ، وبمعقولية أسعار المنتجات الصينية، وبالطريقة المتواضعة التي يتصرف بها العمال والمهندسون الصينيون.

وأبدى كل الزعماء إعجابهم بتاريخ السودان، لا سيما وأن غردون باشا كان أحد الذين اشتركوا ضد الشعب الصيني في حروب الأفيون، مما خلق رابطة بينهم وبين تاريخ السودان. إذ ظهر غردون باشا نفسه في مسرح أحداث التاريخ السوداني ووضع في السودان حدٌ لأدواره الإستعمارية. وبعد محادثات مثمرة اتفقنا على كيفية سداد ديونهم على السودان، وعلى قيام علاقة خاصة بيننا في إطار تسليح قواتنا المسلحة، واطلعوا على احتياجاتها، وأبرمنا صفقة لسدها بمبلغ ١٦٠ مليون دولار. واتفقنا أن يكون بيننا هذا التعامل، وما يقتضي من تزويد بقطع الغيار والذخائر والخبراء، لا سيما وتجربتنا أن السلاح الصيني أقل تكلفة وأقل تعقيداً وذو كفاءة قتالية عالية، والمدربون الصينيون موطئون أكنافا يعملون في تواضع جم.

يلى الصفقه الصينية الصفقة اليوغسلافية. لقد تطورت علاقة السودان بيوغسلافيا، ولمست تطابقاً تاماً في نظرة يوغسلافيا والسودان للسياسة الدولية، ووجدتُ تقديراً كبيراً للسودان لدى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وقادة الحزب الحاكم في يوغسلافيا. لذلك وضعنا أساس تعاون بيننا في داخل معسكر عدم الانحياز، ونمت بيننا وبين قادتهم صداقات، وطورنا البروتكول مع يوغسلافيا بشقيه: المدني الاقتصادي والعسكري.

أما الشق المدني الاقتصادي، فقد أثمر اتفاقات هامة: شرعت الشركات اليوغسلافية في تنفيذها بتمويل البروتوكول اليوغسلافي، مثل كهرباء النيل

الأبيض، ومياه الأبيض من بارا.. إلخ. وقد عملت الشركات اليوغسلافية في السودان بكفاءة عالية.

أما الشق العسكري: فقد زدنا حجم البروتكول اليوغسلافي العسكري ليبلغ ٥٠ مليون دولار في السنة، اشترينا بها أسطولاً كاملاً للبحرية النهرية السودانية التي أسسناها لأول مرة في تاريخ السودان: أسطول لنقل الجنود وعتادهم والوقود والمؤن، تحرسه ٤ زوارق مسلحة مصفحة للعمل في الخط النهري بين الشمال والجنوب.

وشمل البروتكول اليوغسلافي أيضاً مشتروات للمدفعية، وذخائر وأدوات اتصال لاسلكي، ومركبات للقوات المسلحة.

لقد بلغت قيمة التسليح والذخائر والآليات المستوردة للقوات المسلحة في آخر عامين من الديمقراطية من المصدرين الأول والثاني المذكورين هنا (٤٥٠) مليون دولار في السنة.

في مجال الإغاثة:

لقد أوضحنا تفصيلا في فصل سابق ما أصابه السودان من نجاح في هذا المجال وخلاصته:

إغاثات وزعت لمناطق احتياج كالآتي:

٢٢٢ ألف طن في ١٩٨٦م.

٨٢ ألف طن في ١٩٨٧م.

٢١٩ ألف طن في ١٩٨٨م.

استفاد السودان من خدمات اللجنة الدولية للصليب الأحمر: فنقلت للمناطق المتضررة بالقتال إغاثة حجمها ١٥ ألف طن.

برنامج شريان الحياة الذي نقل في شهرين ١٧٣ ألف طن.

وتعد مجهودات الإغاثه السودانية من أنجح وأكبر وأكفأ برامج الإغاثة في العالم.

في مجال السلام:

لقد استطعنا بمجهود مخطط بوعي، أن نبرز رأي السودان بصورة أقنعت الجميع بمصداقيته عبر المجالات المختلفة الإعلامية والفكرية والديبلوماسية كالآتي:

في منبر الأمم المتحدة: في أكتوبر ١٩٨٦م.

في منابر منظمة الوحدة الأفريقية: في يوليو ١٩٨٦م، ويوليو ١٩٨٧م.

في ورشة واشنطن: في فبراير ١٩٨٧م.

في ندوة انتراكشن في هراري: في مارس ١٩٨٨م.

في ندوة بيرقن بالنرويج: في ديسمبر ١٩٨٨م.

في الزيارات المتعددة للوفود السودانية للبلاد الأفريقية.

عبر ندوة جراح الحرب التي عقدت في الخرطوم: في أغسطس ١٩٨٨م.

وفي جلسة الإستماع في البرلمان الألماني: في مارس ١٩٨٩م.

هكذا اقتنع العالم بعد تشكك في مصداقية السودان نحو السلام والوحدة الوطنية والالتزام الديمقراطي.

بل بدأ فعلا الحديث بيننا وبين مسؤولين في الأمم المتحدة عن دور الأسرة الدولية في إعادة تعمير الجنوب، متى توقفت نيران الحرب.

لقد استطاع السودان، بعجز في ميزانيته الداخلية والخارجية بما يعادل أكثر من ٤٠ في المئة، أن يحافظ على سير الحياة وعلى التنمية بمعدلات عالية دون اختناقات تذكر لمدة ثلاثة أعوام، رغم كل التخريب الذي مارسه أعداء الحرية في ظل الحرية.

لقد كان الفضل الكبير في تحقيق ذلك راجعاً لسياسة بلادنا الخارجية بلا انحياز ولا محاور.

بعد تكوين حكومة الوفاق قرر مجلس الوزراء تكوين لجنة وزارية برئاستي، وعضوية السادة: **حسين أبوصالح**[1]، **حسن الترابي**، **ألدو أجو** وذلك لوضع برنامج شامل لسياسة السودان الخارجية.

كونت هذه اللجنة لجنة فنية من سفراء بالخارجية السودانية، وأعطونا بياناً لأسس سياسة بلادنا الخارجية، وطلب منهم أن يقدموا على ضوئها برنامجاً مفصلاً للسياسة الخارجية.

قامت الجنة بالمهمة الموكلة إليها، ثم وزعت تقريرها عليّ كرئيس للوزراء، وعلى أعضاء اللجنة الوزراية الآخرين. ثم اجتمع أعضاء اللجنة الفنية برئيس الوزراء وبالوزراء الآخرين واستمعوا إلى تعليقات مفصلة على تقريرهم. ثم اجتمعت اللجنة الفنية وألفت بين التعليقات التي سمعت، وقدمت مسودة أخرى لبرنامج السياسة الخارجية السودانية.

هذا البرنامج عُرض على رئيس الوزراء، والوزراء من أعضاء اللجنة الوزراية فتدارسوه وعدلوا ما عدلوه، ثم رفع لمجلس الوزراء الذي درسه وأجازه.

هذا البرنامج هو أشمل بيان لبرنامج قومي لسياسة السودان الخارجية وهو ثمرة جهد ديبلوماسي، أكاديمي، وسيبقى أساساً قومياً واعياً لسياسة السودان الخارجية.

(١) حسين سليمان أبو صالح، بروفسر، للتعريف به الرجاء مراجعة هوامش الفصل الأول.